مدرس المادة: م. قحطان عدنان حميد

كلية الزراعة- جامعة البصرة

المحاضرة الخامسة:

لا بل الإسلام هو أعظم نظام في الكون وهو التحرر بعينه من كل العبوديات سوى عبودية الله (سبحانه وتعالى) فقد قال تعالى { إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً } فالإسلام يعطي القانون ويبين الطريق الصحيح فمن شاء ان يهتدي فيتبع السبيل ومن شاء فليكفر وحسابه في الآخرة .

الإسلام والأنظمة (السياسات) الاقتصادية

نناقش في هذا الموضوع السياسات الاقتصادية الشائعة في العالم وثم نعمد الى مقارنتها مع نظرة الإسلام الاقتصادية فنعمد على بيان النظام الرأسمالي والذي يحكم في أكثر من نصف العالم وكذلك بيان النظام الاقتصادي الاشتراكي الحاكم بمجموعة من الدول في العالم .

أولاً : (النظام الرأسمالي) الذي يؤمن بنظام الخصخصة كقاعدة عامة في البلاد ويسمح للأفراد والشركات الخاصة الأهلية بكافة أصنافها بالملكية الخاصة (أي الخصخصة) بحرية مطلقة في كافة النشاطات الاقتصادية والثروات الطبيعية حسب ما تتطلب ظروفهم وإمكانياتهم ولا يعترف بالملكية العامة وهي ملكية الدولة كنظام عام ، نعم يعترف بها في بعض الحالات والظروف الاستثنائية .

ثانيا : (النظام الاشتراكي) فيؤمن بالملكية العامة وهي ملكية الدولة كنظام اقتصادي عام في البلاد ، ولا يعترف بالملكية الخاصة (الخصخصة) وهي ملكية الأفراد كمبدأ عام .

أما النظام الاقتصادي الإسلامي : والذي سبق النظامين الأولين ونجح في تجربته الأولى في عصر الرسالة وهو نظام مختلف لكلا النظامين ولا ينطبق على أي واحد منهما فهو يقوم على أساس مبدأ الملكية الخاصة فقط ، ولا يعترف بالملكية العامة كمبدأ عام والنظام الاشتراكي على عكس من ذلك تماما .

وبلك يتضح لنا ان الملكية الخاصة (أي الخصخصة) في النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عن الخصخصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي في نقطتين :

الأولى : ان (الخصخصة) (أي الملكية الخاصة في النظام الاقتصادي الإسلامي ليست هي المبدأ الوحيد الا ان الإسلام كما يعترف بمبدأ الخصخصة يعترف في نفس الوقت بمبدأ الملكية العامة وهي ملكية الدولة ، بينما النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على أساس المبدأ ألوحيد وهو مبدأ الخصخصة ولا يعترف بمبدأ الملكية العامة كنظام عام .

الثانيـة : ان الخصخصة في النظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية في كافة أنشطتها في الأسواق المالية والعالمية والإقليمية شريطة ان لا تكون من الأنشطة المحظورة في الإسلام كالمعاملات الربوية ونحوها ، بينما الخصخصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي تقوم على أساس الحرية الاقتصادية المطلقة وبلا حدود .

وبذلك نجد ان كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي فيهما مشاكل كبيرة ، فالنظام الرأسمالي الذي يدعو للملكية الخاصة بحرية مطلقة يساعد على تكديس الثروة عند طبقة معينة من المجتمع حيث ان هذه الطبقة (أي طبقة العوائل الغنية) تسعى دائما الى الحفاظ على مركزها الاقتصادي والاجتماعي حتى لو كان ذلك بالربا او بالاحتكار والذي هو محرم بالإسلام حيث يقع ضرره دائما على الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع ، وبذلك يكون تفشي ظاهرة البطالة كنتيجة حتمية في هذا المجتمع .

أما النظام الاشتراكي فهو يصادر حرية الفرد في امتلاك معمل او مصنع ممكن ان يزيد من دخله المادي ويرفع مستواه المعيشي وهذا ما يساعد على هدر الكفاءات وخصوصا الاقتصادية والتي لها خبرة ونشاط في الاقتصاد لان هذا النظام لا يسمح لها بتفعيل نشاطها وبذلك فان الذي لا يجد فرصة عمل في قطاع الدولة فانه أما ان يكون عاطلا عن العمل او يضطر الى العمل في القطاع الخاص المحدود جدا وهو أما يكون من الطبقة الفقيرة او الوسطى ولا يرقى الى الطبقة الغنية إلا نادراً .

ومن هنا نلاحظ ان كلا النظامين تنتشر فيهما ظاهرة البطالة بشكل كبير لان أحداهما أفرط في استعمال الحرية الاقتصادية والأخر أعدمها ، بينما نجد النظام الإسلامي الذي شجع كلا الاتجاهين معاً ، (الملكية الخاصة والعامة) فمن غير الممكن ان تنتشر ظاهرة البطالة لأنه ان لم يجد له عمل في القطاع العام (الدولة) سوف يجد له عمل في القطاع الخاص الذي يكون في الغالب من الطبقة الغنية .

ولذا فانا نجد بان النظام الاقتصادي الإسلامي إذا طبق بحذافيره فان المجتمع فيه يتكون من طبقتين وسطى وغنية وتكاد تنعدم (أو تنعدم في بعض الأحيان) فيه الطبقة الفقيرة وهو بذلك يكون من أعظم الأنظمة في صالح الفرد وأكثرها ضماناً لتطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية بالصورة الصحيحة .

ثانياً - الديمقراطية :

الديمقراطية هي مصطلح مكون من كلمتين (Demos) ومعناه الشعب و (Crates) ومعناها حكيم أو سلطة أو حكم وبذلك يصبح معنى الديمقراطية (حكم او سلطة الشعب) أي نظام الحكم الذي يستمد من الشعب أو غالبيته ، وهي احد أنواع الحرية حيث يمارس فيها الفرد حريته في اختياره من يحكمه غير ان الكثير في مجتمعنا يخلط ما بين الحرية والديمقراطية وذلك لسببين هما :

١- ان الحرية مفهوم واسع وغير محدود بتعريف واحد ويحتاج الى فهمه وعي وإدراك كبير ، وبما ان الديمقراطية هي احد شعب الحرية وهو محدد بتعريف واضح الدلالة لذا كثر استخدامه بدلا من الحرية .

٢- كما عرفنا ان الحرية يضيق وصفها طردا وعكسا حيث إنها تشمل جميع أنواع حقوق الإنسان وبما ان الديمقراطية تمثل احد أنواعها وأوضحها وأكثرها تأثيرا في حياة الإنسان وحقوقه وواجباته لذلك طغى استخدامها على الحرية وكان الخلط ما بين المفهومين .

ولدراسة مفهوم الديمقراطية دور مهم في إعطاء الفرد رصيد فكري يعينه على الاختيار الصحيح لمن يحكمه او من يمثله في السلطة التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة) وكذلك مساعدة المجتمع على الممارسة الصحيحة لحق الديمقراطية وعدم تضييع هذا الحق أو الإفراط في استخدامه من قبل الشعب والذي يؤدي الى الفوضى والخلال بعمل الدولة .

أنواع الديمقراطية :

إذا كانت الديمقراطية تعني النظام الذي يكون فيه الشعب صاحب السيادة فان طرق ممارستها متعدد وتأخذ أشكالاً مختلفة وهي :